

الجذور الفلسفية والتاريخية للذكاء الاصطناعي وأثرها علي حق الخصوصية.

| إعداد | تحت إشراف |
|--|--|
| د. محمود صبحي محمد محمود زايد دكتورة في الحقوق جامعة بنها محامي حر | أ.د أحمد محمد البغدادي رئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه ومستشار الجودة بكلية الحقوق جامعة بنها |

ملخص

هناك علاقة وثيقة بين الفلسفة وعلم الذكاء الاصطناعي. إذ تلعب الفلسفة دوراً فعالاً في تطور هذا العلم، سواء من ناحية المواضيع التي نبحث عنها، أو الاتجاهات التي تبلورت نتيجة وجهات النظر المختلفة حول طبيعة الفكر الذي ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي، والمدى الذي يطمح أن يصل إليه هذا العلم. ولا شك أن اختلاف النظرة الفلسفية للشيء قد تؤدي إلي نتيجة عكسية أو حتي نتيجة مغايرة حسب النظرة المتبعة. وبذلك قد تؤثر النظرة الفلسفية علي تطور الذكاء الاصطناعي. أيضاً تختلف النظرة الفلسفية لحق الخصوصية وقد تؤثر في فهم ما يعد في إطار الخصوصية من عدم. وقد ناقش البحث ذلك من خلال بحثين: ناقش المبحث الأول: ماهية حق الخصوصية وجذوره الفلسفية. والذي بين أن حق الخصوصية له جذور تاريخية قد تمتد إلي وجود الإنسان نفسه؛ مع اختلاف في المسميات وطرق المعالجة له.

وناقش المبحث الثاني: ماهية الذكاء الاصطناعي، والجذور الفلسفية والتاريخية له. والذي توصل إلي أن الذكاء الاصطناعي له جذور فلسفية عميقة قد تؤدي إلي الاختلاف في فهم طبيعة هذا الذكاء وبالتالي قد تؤثر علي حق الخصوصية، بل وحقوق البشر أجمع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي- حق الخصوصية- الجذور الفلسفية- سيطرة الآلات علي البشر.

مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة هائلة مازالت مستمرة؛ في مجال التطور التكنولوجي وبالأخص في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ حتى أصبح العالم قرية صغيرة جداً، وأصبحت المعلومات تتداول بكل سهولة ويسر. وأصبحت المعلومات ذاتها ماهي إلا وحدات رقمية. ولا شك أن تقدم الذكاء الاصطناعي له دور فعال وهائل في خلق فرص جديدة لما له من المميزات الفعالة في جميع التخصصات وقدرته وكفاءته التنبؤية الهائلة، وأصبح له دور فعال في خلق تقنيات تميز الوجوه؛ وأخرى قادرة على تمييز حالة الأشخاص وأفكارهم.

كل هذه التقنيات قادرة وبحق على جعل الحياة البشرية أيسر وأسهل في شتي المجالات بلا خلاف. وعلي النقيض هناك تخوف شديد حول قدرة هذا التقدم على انتهاك البيانات الشخصية والحقوق الخاصة بالصوت والصورة. والأسوء من ذلك، بدأت الأفكار تتعالى حول مدى تفوق الذكاء الاصطناعي على البشر أنفسهم وبدء البعض يتساءل هل من الممكن أن يتحول السحر على الساحر ويتفوق الذكاء الاصطناعي على البشر؟ والجدير بالذكر أن هذا التساؤل لم يعد عبثاً، إذ أن هناك أسس علمية قد تشير إلي إمكانية حدوث ذلك!!

لم يعد السؤال السابق سؤال فلسفياً محض: إذ أنه هناك علاقة وثيقة بين الفلسفة وعلم الذكاء الاصطناعي. وتلعب الفلسفة دوراً فعالاً في تطور هذا العلم، سواء من ناحية المواضيع التي نبحث عنها، أو الاتجاهات التي تبلورت نتيجة وجهات النظر المختلفة حول طبيعة الفكر الذي ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي، والمدى الذي يطمح أن يصل إليه هذا العلم. ولا شك أن اختلاف النظرة الفلسفية للشيء قد تؤدي إلي نتيجة عكسية أو حتي نتيجة مغايرة حسب النظرة المتبعة.

والذكاء الإصطناعي هو علم حديث النشأة من حيث المصطلح، وحديث في عالم التكنولوجيا الحديثة. ويهدف إلي تطوير أنظمة تعتبر ذكويه وقادرة علي المحاكاه والتي من الممكن أن تنفذ أنشطة يقوم بها الإنسان. وبالغرم من ذلك، فهناك غموض حول فلسفة هذا الذكاء، إذ يثار السؤال الفلسفي حول جذور هذا العلم والأسس الفلسفية التي يقوم عليها.

ونحن ليس بصدد بحث تقنيات الذكاء الاصطناعي، بالتفصيل الذي يتلاءم معه؛ ولكن يدور البحث عن فلسفة الذكاء الاصطناعي وأثرها في تقدمه، ومدى انتهاك حق الخصوصية بسبب هذا التقدم؛ والضمانات التي تحول دون الاعتداء على هذا الحق.

إشكالية البحث:

الذكاء الاصطناعي قادر على تحسين الحياة البشرية، كما أنه قادر على تهديد تلك الحياة وبالأخص الحياة الخاصة وتهديد الأمن العام وانتهاك الحقوق الشخصية والمدينة، بل قادر على تهديد الديمقراطية ذاتها. وتتبلور إشكالية البحث حول ماهية الجدور الفلسفية والتاريخية للذكاء الاصطناعي؛ للوقوف على ماهية هذا الذكاء وكيف ينظر الفلاسفة لهذا العلم.

أهمية البحث:

تتبلور أهمية البحث في بيان النقاط وهي:

- ١- ماهية حق الخصوصية.
- ٢- ماهية تطورات الذكاء الاصطناعي.
- ٣- علاقة الفلسفة بتطور الذكاء الاصطناعي. وهل تختلف النظرة إليه باختلاف الفلسفة المتبعة.
- ٤- التحديات التي تواجه حق الخصوصية في ظل تطور الذكاء الاصطناعي.
- ٥- هل من الممكن أن يتفوق الذكاء الاصطناعي على البشر.

منهج البحث:

ل للوصول إلى غاية البحث لابد من اتباع المنهج التحليلي الاستنباطي للموازنة بين التطورات المستحدثة للذكاء الاصطناعي والنصوص الدستورية والمواثيق الدولية التي نصت على الحفاظ على حق الخصوصية. وصولاً إلى أهم الضمانات التي يجب إتباعها للحفاظ على هذا الحق ضد مخاطر التكنولوجيا.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية حق الخصوصية وجزوره الفلسفية.

المطلب الأول: ماهية حق الخصوصية.

المطلب الثاني: الجدور الفلسفية لحق الخصوصية.

المبحث الثاني: ماهية الذكاء الاصطناعي وجزوره الفلسفية والتاريخية.

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الجدور الفلسفية والتاريخية للذكاء الاصطناعي.

الخاتمة - النتائج - التوصيات.

المبحث الأول

ماهية حق الخصوصية وتطوراتها

والذي سوف يتم تناوله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية حق الخصوصية.

المطلب الثاني: الجدور الفلسفية لحق الخصوصية.

المطلب الأول

ماهية حق الخصوصية

أولاً: تعريف حق الخصوصية:

يعد حق الخصوصية من أهم الحقوق الملازمة لحياة الأفراد لاسيما لارتباطه بكيان الفرد وشخصيته، إذ أنه يعد أهم مظاهر الكرامة الأصلية للإنسان فالفرد لا يمكن أن يظل يعيش بمصالحة المادية، وإنما يلزم لحياته حقوق متصلة بشخصه وملازمة لها. ولذلك قد حرصت جميع الشرائع إلي تعزيز هذا الحق برغم التفاوت بين الشرائع في مقدار تحديد هذه الحقوق. أيضاً قد حرصت الكثير من المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؛ إلي احترام هذا الحق والحفاظ عليه وأظهرت إيمانها الشديد بحفظ الحقوق الأساسية للإنسان. إن جميع القوانين قد قامت علي احترام هذا الحق فأى نظام قانوني يقوم على اعتبار، أن وظيفة القانون على اختلاف فروعها في نهاية الأمر هي ضمان إشباع حقوق الأفراد وحياتهم في تنظيم العلاقات بين الحقوق في توازن وتجانس كاملين؛ ولعل من أهم وظائف الدستور وأهدافه؛ هي حماية الحقوق والحيات.

(سرور، ٢٠٠٠، ص ٦)

وبالرغم من عظم هذا الحق إلا أنه من الصعب تحديد تعريف محدد له. وقد اختلف الفقهاء والفلاسفة في تعريف هذا الحق. ولعل السبب أنه توجد العديد من المعايير في تحدد الحياة الخاصة والحق في حمايتها، وكذلك المجالات المختلفة لهذا الحق. وقد لعبت المذاهب السياسية والاقتصادية دوراً هاماً في تحديد هذه المفاهيم وفق النظرة الفلسفية التي توجه الباحث أو الكاتب وجذوره الفكرية، وارتباطاته بأي من المذاهب الاجتماعية أو الفردية أو الاقتصادية والشخصية،

بل قد أثارت جدلاً عظيماً أدى في بعض الأوقات إلي تداخل مفهوم الحق مع مفهوم الحرية وعبر بعض الكتاب عنهما بمعنى واحد كمرادف أو متداخل أو متقارب. (الشرقاوي، ١٩٧٩، ص ١٠٨)

والخصوصية من الناحية اللغوية: مصدر الفعل حَصَّ يخص: ويقال خص الشيء خصاً، وخصوصاً، وخصوصاً، وخصوصية، وخصوصية. والخصوص ضد العموم ويعبر عن حال الانفراد التي هي نقيض العموم. فيقال اختص بالأمر أي انفرد به، وخص فلاناً بكذا أي أفرده به. (المعجم الوسيط، ج ١، ص ٢٣٧-٢٣٨) (الفيروزآبادي، ج ٢، ص ٣٠٠)

وقد عرف بعض القوانين الحق في الخصوصية باعتباره: أحد الحقوق اللصيقة بال شخصية والتي تثبت للإنسان لمجرد كونه إنسان. (الحسيني، ١٩٩٥، ص ٢٤٤). وعرفه البعض بأنه: الحق في الحياة الأسرية والشخصية والداخلية والروحية للشخص عندما يعيش في مسكنه وراء بابه المغلق. (فايد، ١٩٩٢، ص ١١).

ويري البعض وجوب ترك تعريف هذا الحق للقضاء وذلك نظراً لتشعبه وصعوبة وضع تعريف جامع له؛ علي أن يحدد وفق أسس معينة مستقاة من التقاليد والقيم الدينية والنظام السياسي لكل دولة بما يكفل احترام كرامة الإنسان وذاته. (البحر، ١٩٨٣، ص ٢٢٨)

ويري البعض أن حق الخصوصية هو من الحقوق التي تتعلق بالمقاومات المعنوية للإنسان، كالشرف والأسرار والأفكار وما يميزه عن غيره. (حسن، ١٩٨٩، ص ٤٥) ولذلك كانت من اللازم أن تثبت له من الحقوق ما يكفل له حماية هذه المقومات، ودرء أي اعتداء قد يقع عليها. فلشخص حق في الشرف يخول له أن يطلب وقف أي اعتداء يقع علي سمعته واعتباره مع التعويض. كذلك للشخص الحق في السرية، أي الحق في عدم إعلان كل ما يحرص علي اخفائه عن الناس من أسرار حياته الخاصة. وذلك يحظر علي الشخص إفشاء أسرار خاصة بغيره دون موافقتهم. ومن تطبيقات هذا الحق حق الشخص في سرية مراسلاته واتصالاته. (حسن، ١٩٨٩، ص ٤٦)

الحق في الخصوصية هو نوع من أنواع الحق. وكلمة الحق في حقيقتها تضاربت حولها آراء واتجاهات الفقهاء واختلفت وجهات النظر لإيجاد تعريف شامل له؛ وظهرت نظريات لم تسلم من النقد. فهناك نظرية الإرادة ونظرية المصلحة والنظرية المختلطة والنظرية الحديثة. (السعود، ٢٠٠٥، ص ٢٠) وخلاصة القول: يعتبر الحق هو تحقيق لمصلحة ما وهذه المصلحة قد تكون مادية أو أدبية. وكلمة الخصوصية ترتبط بالحق إذ تعد جزء منه. فالخصوصية هي نوع من أنواع الحق.

وقد عرف البعض الحق في الخصوصية بأنه: حق الفرد في أن يعيش حياته بمنأى عن الأفعال الآتية: التدخل في حياته الأسرية أو المنزلية، والتدخل في كيانه البدني أو العقلي، أو حرته الأخلاقية أو العقلية، والاعتداء على شرفه أو سمعته، ووضعه تحت الأضواء الكاذبة وإذاعة وقائع تتصل بحياته الخاصة، واستعمال اسمه أو صورته، والتجسس والتلصص والملاحضة، والتدخل في المراسلات وسواء استخدام وسائل الاتصال الخاصة المكتوبة أو الشفوية، وإفشاء المعلومات المحصلة بحكم الثقة والمهنة. (سرور، ٢٠٠٠، ص ٢٤).

وذهب (د. إبراهيم محمد درويش) إلي أن: الحقوق والحريات بشكل عام: هي من الموضوعات المتعلقة بحياة الفرد؛ ومتعلقة أيضاً بنظام الحكم في الدولة إذ أن هذه الحقوق هي أساس الديمقراطية وقوام مبدأ المشروعية وهي محك مدي الأخذ بالمبدأ الديمقراطي حقيقة وواقعاً أم مظهراً وشكلاً وهامشاً. (درويش، ٢٠١٩، ص ٤٦)

ويري الباحث: أن حق الخصوصية يصعب تعريفه علي وجه التحديد، بحيث يشمل كل ما هو خاص؛ إذ أن الخصوصية تتعدد صورها تبعاً للاختلاف المفاهيم والتقاليد، ونظرة الفرد حول ما هو خصوصي بالنسبة له، ولذلك لا بد من وضع تعريف يمكنه أن يكون شامل أو واسع، ليشمل أكثر نظرات الخصوصية بالنسبة للأفراد؛ ويضمن تمكين الأفراد من الحفاظ علي ما يريدون أن يكون سراً شخصياً لهم؛ دون إنتهاك للآخرين. ودون إنتهاك لحق الدولة في الحفاظ علي الأمن العام والسكينة المجتمعية.

لذلك أميل إلي تعريف حق الخصوصية بأنه: حق الفرد في انفراده بالتصرف في شؤونه الشخصية، الخاصة، -دون تدخل من الغير بأي وسيلة- متي كانت لا تتعدى علي حق الآخرين.

ثانياً: الحق في الخصوصية في الدستوري المصري:

إن الأساس العام للحماية الدستورية للحقوق والحريات تقوم علي محاورين أولهما هو الشرعية الدستورية للحقوق والحريات وهي التي نص عليها الدستور والثانية هي الرقابة الفعالة علي احترام هذه الشرعية من خلال الرقابة على دستورية القوانين كضمانه فعالة للحفاظ على هذه الحقوق. (سرور، ٢٠٠٠، ص ١٨)

وقد تناول الدستور المصري مفهوم الحق في الحياة الخاصة في أكثر من موضع: وقد خصص دستور ٢٠١٤ باب كامل للحقوق والحريات وهو الباب الثالث بداية من المادة ٥١ وحتى المادة ٩٣. وجاءت نص المادة (٥١) تكفل حماية الكرامة الإنسانية. وقد كفل الدستور

أيضا حماية حق خصوصية الفرد من خلال وضع إجراءات واجبة الاتباع عن القبض، أو التفتيش، أو دخول المسكن المادتين (٥٤-٥٨). كذلك كفل الدستور الجوانب المتعلقة بخصوص مستخدمي وسائل الاتصال المادة (٥٧). ومن خلال تلك المواد لم ينص الدستور علي تعريف محدد لتلك الحقوق بل جاء بصيغة عامة تكفل حماية الخصوصية من خلال حرية الاعتقاد والتنقل والحفاظ على مراسلاته واتصالاته، وجعل سياق متناسق لحماية تلك الخصوصية؛ حيث جاء النص قاطع دون ذكر استثناء أو إحالة إلي قانون؛ بحيث حظر علي البرلمان وضع قيود علي هذا الحق. والاستثناء الذي وضعه الدستور هو حالة تنفيذ الأوامر القضائية والتي يوضع لها إجراءات معينة تبيح دخول المسكن وتفتيشه. كذلك وضع استثناء هو تعطيل أو وقف وسائل الاتصال والتي يكون سببها محدد وفي أضيق الحدود.

ويمكننا أن ننتهي إلي أن حق الخصوصية طبقا للدستور: هو حق الإنسان أن يعيش حياته الخاصة دون تدخل خارجي_سواء من الدولة أو من الأفراد- وأن يأمن على مسكنه ومراسلاته واتصالاته وسمعته وشرفه وعرضه؛ وكل ما له علاقه بالسرية حتى في معاملاته. ويترتب علي ذلك؛ وجوب حماية الفرد من كل تطفل، أو اتهام، أو نشر، أو تصنت عليه، أو دخول مسكنه، أو نشر أو استخدام بيانات عنه بدون رضاه.

ثالثاً: أهم صور الحق في الخصوصية التي يجب حمايتها:

(١) الصورة الأولى: حرمة الحياة الخاصة: المادة (٥٧) من دستور ٢٠١٤:

(للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية والبرقية والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها بشكل تعسفي وينظم القانون ذلك).

أولي الدستور الحماية لحق الحياة الخاصة وسريتها وشمل هذا الحق، حق المواطن في حرية الاتصال مع الغير؛ ويشمل جميع وسائل الاتصال سواء المرئية أو المسموعة؛ ويحظر علي الغير الاطلاع عليها وإلا اعتبر قد انتهك خصوصية هذه المراسلات. وبذلك يعد أي انتهاك لحق المراسلات أو الاتصالات بكافة أنواعها قد شملها الدستور بالحماية وحظر

انتهاكها. والجدير بالذكر أن الاعتداء على هذه الخصوصية واجب الاحترام سواء من الأفراد أو من الدولة نفسها -السلطات العامة- إذ أن انتهاك السلطات العامة يعد الأخطر؛ فالدولة تجد السهولة الكافية للاطلاع على حياة الأفراد؛ ولذلك كان احترام الدولة لتلك الخصوصية هو الوجب ويتم ذلك باحترام سيادة القانون وتفعيل سبل الديمقراطية المنصوص عليها بالدستور. (فهمي، ٢٠١٢، ص ٦٥)

وعلى النقيض أجاز الدستور انتهاك تلك الخصوصية في حدود ضيقة جداً، وبأمر قضائي مسبب ولمدة محددة. ومن هنا فإن الفرد العادي لا يستطيع أن يسجل محادثه تليفونية أو من خلال الانترنت لخصمه فيها اعتراف من الخصم لصالحه، ولا يستطيع أن يستعمل هذا التسجيل أمام القضاء فهو بالنسبة للأمر الأول يرتكب جريمة معاقب عليها الحبس. وبالنسبة للأمر الثاني يرتكب جريمة ثانية. وإذا انطوت هذه المحادثة علي أسرار خاصة أصبحت جريمة ثالثة وهي إفشاء أسرار خاصة والاعتداء عليها وتعرض مرتكبها للحبس. (فهمي، ٢٠١٢، ص ٢٦٥)

(٢) **حرمة المسكن:** يعد المسكن أحدي أهم صور حق الخصوصية، وهذا الحق يتمتع به الإنسان في المكان الذي يسكنه سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو مقرر له حق انتفاع. وقرر الدستور حق حماية المساكن الخاصة بالمادة (٥٨) من دستور ٢٠١٤، والتي نصت علي: (للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أو الاستغاثة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها، أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب، ويجب تحديد المكان والتوقيت، والغرض منه، وذلك كله في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية التي ينص عليها، ويجب تنبيه من في المنازل عند دخولها أو تفتيشها، وإطلاعهم على الأمر الصادر في هذا الشأن). وتشير تلك المادة إلي حرية الفرد في إختيار المسكن المناسب دون تقيد. (المشاخي، ٢٠٢٠، ص ١٥٩) كذلك قررت حرمة مطلقة للمنازل وأوجبت عدم دخولها إلي في حالات معينة لا سبيل للقياس عليها: الحالة الأولى هي حالة الخطر أو الاستغاثة من داخلها - كمثال الاستغاثة من حريق أو خطر محقق بالأشخاص داخل المنزل. والحالة الثانية هي حالة وجود إذن قضائي بتفتيش منزل. والبين من نص الدستور أنه لا يجوز التنصت أو وضع كاميرات أو ميكرفون إلا إذا كان هناك إذن قضائي بذلك. وتمتد الحماية لتشمل كافة ملحقات المنزل. كذلك تمتد لتشمل عيادة الطبيب ومكتب المحامي بحرمة مستمدة من شخص مالكا نظراً لاتصال ذلك بحياة مالكا الخاصة. (حسين، ٢٠١١)

(٣) **حرمة جسد الإنسان:** يعتبر جسد الانسان من أهم خصوصياته وأحد أهم الصور لحق

الخصوصية وقد نص الدستور المصري في المادة (٦٠) والتي نصت علي: (لجسد الانسان حرمة والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون. ويحظر الاتجار بأعضائه، ولا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية بغير رضاه الحر الموثق، ووفقاً للأسس المستقرة في مجال العلوم الطبية علي النحو الذي ينظمه القانون). كذلك نصت المادة (٦٠) من الدستور علي: (التبرع بالأنسجة والأعضاء هبة للحياة، ولكل إنسان الحق في التبرع بأعضاء جسده أثناء حياته أو بعد مماته بموجب موافقته أو وصية موثقة، وتلتزم الدولة بإنشاء آلية لتنظيم قوعد التبرع بالأعضاء وزراعتها وفقاً للقانون). والبين من نص المادتين أن الإنسان حر في جسده ويحظر الاعتداء على هذا الجسد بأي صورة من صور الاعتداء مهما كانت إلا برضا موثق من صاحب الجسد؛ إذ أن الدستور قد أباح للشخص أن يتبرع بجسده كله لإجراء تجربة ما، وبشروط معينه. كما أباح له التبرع بجزء من جسده. وقد جرم الدستور الاعتداء على هذا الحق وحظر استعباد، أو استرقاق، أو قهر، أو انسان، وذلك طبقاً لنص المادة (٨٩) من الدستور والتي نصت علي: (تحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان وتجارة الجنس وغيرها من أشكال الاتجار في البشر، ويجرم القانون كل ذلك).

(٤) **الحقوق اللصيقة لشخص الإنسان:** حيث نص الدستور بالمادة (٩٢) علي: (الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيد بها بما يمس أصلها وجوهرها). وبذلك لا يجوز إصدار قانون يقيد أوي يخالف أو ينقص من قدر الحقوق اللصيقة بالشخصية كحق الرأي والاعتقاد وغيرها من الحقوق.

(٥) **حرية الفكر والرأي والبحث العلمي:** حيث نصت المادة (٦٥) من الدستور المصري علي: (حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر). ونصت المادة (٦٦): (حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل علي تطبيقها).

(٦) **حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة،** وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. طبقاً لنص المادة (٦٧) من الدستور.

وخلص القول: إن الصورة السابقة تعد من أهم صورة الحقوق والحريات الواجب اتباعها؛ فهي الشرعية الدستورية؛ وتلك الشرعية هي الضمان الأعلى لسيادة القانون علي سلطات الدولة، فيها تتأكد سيادة القانون، وتحقيق الديمقراطية. فالشرعية الدستورية تعكس

النظام السياسي للدولة، وترتبط في الدولة القانونية كل الارتباط بالنظام الديمقراطي وبسيادة القانون. ويضمن ذلك كله القضاء الدستوري الذي يحمي مدلولها ويكفل فاعليتها. (سرور، ٢٠٠٠، ص ٣١).

(٧) الجيل الثالث من الحقوق: ويشير إلى مجموعة من الحقوق، والتي يقتضيها ضرورات الحياة المعاصرة، وما تشهده من تطورات مستمرة وتسمى بجيل الحقوق التضامنية التي اقتضتها ضرورات الحياة المعاصرة وما تشهده من تطورات، وتسمى بجيل الحقوق التضامنية (الجولي، ١٩٩٤، ص ١٥٧)، وهي تلك الحقوق التي تقتضيها طبيعة الحياة المعاصر، والتي وجدت تطور النظام الدولي واتساع دائرة المعرفة وثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي، وهي تقتض دوراً إيجابياً علي الشعوب والحكومات والمجتمع الدولي لتحقيقها. ومن أمثلة هذه الحقوق البيانات الشخصية والتي يتم تداولها عبر الانترنت.

المطلب الثاني

الجدور الفلسفية والتاريخية لحق الخصوصية

يخطأ من يظن أن حقوق الانسان ومنها حق الخصوصية؛ حقوق حديثة. ويخطأ من يظن أن الإعلان العالمي لحقوق الانسان هو الأساس التاريخي لها. بل أن هذه الحقوق هي حقوق قديمة قدم الأذل. إذ أن حقوق الإنسان وبالأخص الحقوق اللصيقة للشخصية؛ هي حقوق أصيلة في الإنسان وتصاحب الإنسان لمجرد إنه إنسان. ونجد ذلك واضحاً منذ القدم ولا يؤثر في ذلك كون تقسيم الطبقات عبر العصور بين سادة وعبيد، إذ أنه كان لكل منهم حقوق وإن كانت حقوق السادة أشمل وأوثق. ولا يؤثر أيضاً عدم تسميتها بحقوق الانسان أو الاعتراف بذلك إذ كانت الحقوق موجودة مع اختلاف مسمياتها وأنواعها. وحقوق الانسان عبر التاريخ تشتمل على الأفكار اليونانية عن الإنسان الفرد، وتشمل النظرية الرومانية عن القانون والحقوق، وتشمل المذاهب المسيحية في النفس البشرية، وتشمل علي التعليم اليهودية، وتشمل الحضارة الفرعونية، وتشمل الحضارة البابلية القديمة، والديانة الهندوسية، والبوذية، وما أشمل الديانة الإسلامية التي حرصت وصدقت وكانت الأعلى في تكريس المساواة وحقوق الإنسان. فكيف ننكر جميع الحضارات وما نتج عنها ونبور حقوق الإنسان في نهاية القرّة الثامن عشر. (هاننت، ٢٠٢٢، ص ١٩)

ونجد في مسمى حقوق الإنسان: أن هذه الحقوق واحدة للجميع وقابلة للتطبيق في كل زمان ومكان. وحتى يستقيم المسمى وتصبح الحقوق حقوقاً للإنسان؛ لابد أن يتوفر ثلاث سمات

رئيسية: وهي طبيعية- مساوية- عالمية؛ يحوزها جميع البشر بالمساواة فيما بينهم وأن تطبق هذه الحقوق في كل زمان ومكان. وقد اتضح أن قبول السمة الطبيعية للحقوق أيسر من قبول سمة العالمية أو سمة المساواة، ومازال هناك تصارع بطرق عدة مع الآثار المترتبة على المطالبة بمساواة حقوق الانسان وعالميتها. (هانت، ٢٠٢٢، ص ٢٠).

والجدير بالذكر أن مصطلح حقوق الإنسان لم يكن هو السائد عبر العصور، ولكن كان لها مسميات أخرى تختلف عبر العصور؛ باختلاف الثقافات والنظام المتبع. فالحقوق التي يتمتع بها الإنسان؛ يتمتع بها لمجرد كونه إنساناً أي بشراً، ويعترف بها له بصرف النظر عن جنسيته، أو ديانتها، أو أصله، أو عرقه، أو وضعه، فهي حقوق طبيعية يملكها الانسان حتي قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها. (فوده، ٢٠٠٣، ص ٣).

وقد تبلورت فكرة الحقوق لدي الفلاسفة القدماء. ونادي فلاسفة اليونان ببعض الحقوق وعلي رأسهم "أفلاطون" فقد نادي بفكرة العدالة باعتبارها الوشيحة التي تدعم الروابط في المجتمع وتحافظ على وحدة الدولة. وقد أبدى "أفلاطون" احتراماً كبيراً لشخصية الفرد في مؤلفه "القوانين" إلا أنه قد اقتصر هذا الاحترام على الأحرار دون العبيد، فقد أجاز نظام الرق باعتباره أمراً ظاهر المشروع ولا يحتاج تبريره إلي برهان. (الوزير، ص ١١)(الصافوري، ١٩٩١).

كذلك نادي "أرسطو" ببعض الحقوق ولكنه برر نظرية الرق أكثر من أفلاطون ونادي بأن من حق العقلاء والحكماء أن يكونوا سادة، وأن يكون القادرون جسمانياً علي تنفيذ أوامر ما يصدر إليهم عبيداً. (فوده، ٢٠٠٣، ص ٢٣).

أيضاً نجد في فلسفة المدرسة الرواقية: جذوراً فلسفية للحقوق إذ نادى تلك المدرسة إلي تذويب الفوارق الاجتماعية بين الناس. فاليونان والبرابرة، والأشراف والعامية، والأحرار والأرقاء والأغنياء والفقراء كلهم سواء. والتفرقة الوحيدة التي يمكن الاعتداد بها هي الفرق بين العاقل الناشط والحمق الخامل. وقانون العقل عند الرواقيين هو القانون المنزه عن الهوي، أي القانون الطبيعي، وهو المقياس الذي يعرف به كل ما هو حق وعدل وهو لا يتغير، وملزم للناس أجمع إذ أنه قانون الله. (فوده، ٢٠٠٣، ص ٢٥).

ونجد في فلسفة الرومان: صدي واسع في تحديد أكثر الحقوق: حيث تم جمع كتابات وآراء أبرز الفقهاء الرومان في مدونة تم نشرها بمعرفة الإمبراطور "جستيان" عام (٥٣٣م) وفي هذه المدونة يسلم رجال الفقه الروماني بوجود ثلاثة نماذج من القوانين هي: (القانون المدني- قانون الشعوب- قانون الطبيعية) والقانون الأخير عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية المشتركة بين كافة الشعوب وهو يستمد أحكامه من الطبيعة ذاتها؛ وقد قرر بعض الحقوق وأكثرها

أهميه مثل المساواة والحرية. (فوده، ٢٠٠٣، ص ٢٩) ومن أبرز الفلاسفة الذين اهتموا بجوانب عامة ترتبط بفكرة حقوق الإنسان وعاشوا في الحقبة الرومانية هو شيشرون (١٠٦ - م. ق.)، وسنيكا. فشيشرون اسهم في الحوار حول القانون الطبيعي، وهو يرى انه مرادف للعقل وان العالم هو عالم واحد له قانون واحد صالح لجميع الأمم وفي مختلف الأوقات لانه ذو طبيعة واحدة وان غاية هذا القانون تحقيق العدالة والفضيلة مادام قد أثبتت عن طبيعة إلهية عادلة وفاضلة، وان الأفراد متساوون في ظل هذا القانون جميعاً بالحقوق القانونية وبالمساواة أمام الله وأمام قانونه الأعلى وهو ما تبناه الفكر المسيحي بعد ذلك، وكان هدف شيشرون من كل ذلك إعطاء الأفراد شيئاً من الكرامة التي هي من أهم حقوق الإنسان، فحتى العبيد يجب ان يكون لهم حصة منها لانهم ليسوا مجرد آلات بشرية حية - كما يذكر ارسطو - يستخدمها السادة لغرض الإنتاج. أما سنيكا فعبر عن الفكر الرواقي في السنوات الأولى من العصر الإمبراطوري وكانت أفكاره تعبر عن صبغة دينية واضحة وكان يعتقد ان الطبيعة هي التي تقدم الأساس الذي يعيش في ظله الأفراد وافر بمبدأ المساواة الإنسانية. (صالح، ٢٠٠١، ص ١٢٥)

اما فلاسفة العصور الوسطى التي امتدت من الربع الأخير من القرن الخامس الميلادي وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، فقد جاءت اسهاماتهم الفكرية بالتزامن مع ما شهدته اوروبا من أحداث وتطورات، وكذلك سيطرت الكنيسة وتأكيد مركزها في الامبراطورية، ومن اعظم فلاسفة تلك المرحلة هو توماس الكويني، ففلسفته قائمة على التوفيق بين العقل والإيمان، وقد انصبت معالجات هذا المفكر على توضيح جوانب متعلقة بالدولة والمجتمع ونظم الحكم وعلاقة الدولة بالكنيسة وغيرها من المواضيع، وهو يرى ان السلطة السياسية حق من الحقوق الإنسانية، وان هذه الحقوق الإنسانية تعتبر جزءاً من الحقوق الصادرة عن الذات الالهية، كما ان الله لا يمكن ان يعد مسؤولاً الطبيعية عن أي شكل من أشكال الحكومات، لأنه لم يكون بفعل إرادي هذا الشكل أو ذاك، كما أن الله لم يقرر أفضلية أحد الأشكال على غيره من أشكال الحكومات، أي انه يرى ان السلطة السياسية تقوم على الحقوق الإنسانية، رغم إن الله هو مصدر السلطة. (فوده، ٢٠٠٣، ص ٢١) (صالح، ٢٠٠١، ص ١٩٦)

ومما سبق نلاحظ أن حق الخصوصية: قد مر بثلاث مراحل عبر العصور. فالمرحلة الأولى: هي مرحلة الحماية المادية: وهي الحق في الحياة وحرمة المسكن. وهي أولي الحقوق. والثانية: الخصوصية المعنوية: وهي حماية القيم والعناصر المعنوية الشخصية. والمرحلة الثالثة: وهي حماية باقي حقوق الشخص بشكل عام من كافة أوجه الإعتداء والتدخل في حياته والذي اثبتت منه حماية المعلومات والبيانات الشخصية للفرد.

وقد تبلورت فكرة الحق في العصور الحديثة؛ بفضل المذهب الفردي الذي جعل من هذه الفكرة أساساً للقانون الوضعي كله. وقرر هذا المذهب أن الفرد يولد مزوداً بحقوق طبيعية تثبت له بإعتباره إنساناً وبالتالي فإن هذه الحقوق يجب أن تظل بمنأى عن سلطان المشرع، يتمتع تقيد تلك الحقوق أو المساس بها، لأنها سابقة علي القانون وعلي الجماعة. ثم جاءت نظرية العقد الاجتماعي لتقرر أن الأفراد لم ينزلوا عن جميع هذه الحقوق للحاكم عند تركهم لحياة العزلة وانخراطهم في حياة الجماعة وإنما نزلوا فقط عن القدر اللازم لإقامة السلطة والمحافظة علي حقوق الجميع؛ ومن ثم فإن وظيفة القانون يجب أن تقتصر علي حماية ما تبقي للأفراد من حقوق وكفالة تمتعهم بها. (حسن، ١٩٨٩، ص ٨-٩)

اكتسبت الحقوق تعبيراً سياسياً مباشراً للمرة الأولى في "إعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦، و" الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩". وبالرغم من أن مشروع مذكرة الحقوق الإنجليزي لعام ١٦٨٩ أشار إلي "الحقوق والحريات القديمة" التي أرسى دعائمها القانون الإنجليزي والمستمدة من التاريخ الإنجليزي، فإنه لم ينادي بتساوي الحقوق وعالميتها وطبيعتها. وعلى النقيض شدد إعلان الاستقلال الأمريكي علي أن "جميع الناس خلقوا متساوين" وأن جميعهم يملكون "حقوقاً ثابتة". وقد نص إعلان حقوق الإنسان والمواطن علي أنه "يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق". ولم يخص بالذكر الفرنسيين وحدهم، ولا البيض ولا الكاثوليك، بل الناس التي كانت تعني جميع البشر رجالاً ونساءً. (هانت، ٢٠٢٢، ص ٢٠)

والجدير بالذكر أن هناك الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي اهتمت بحقوق الإنسان ومنها: (المتحدة، ٢٠٠٦)

(١) الماجناكارتا: والذي أعلن حقوق الشعب البريطاني في موادة الملك عام ١٢١٥م. وتعني الميثاق الأعظم في اللغة اللاتينية، وتحتل مكانة كبيرة حيث تمثل الوثيقة التأسيسية للحرية الغربية.

(٢) اعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦ : والذي جاء متأثراً بفلسفة "جون لوك".

(٣) الإعلان الفرنسي لحقوق المواطن عام ١٧٨٩.

(٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

(٤) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ١٩٦٥.

(٥) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩.

(٦) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٩.

(٧) اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩.

- ٨) الاتفاقية المدنية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦.
 - ٩) اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عام ١٩٥٠.
 - ١٠) الاتفاقية المدنية للحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦.
 - ١١) إعلان حق ومسؤولية الأفراد أو المجموعات ومنظمات المجتمع لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً والمعتمد من الجمعية العامة في ١٩٩٧.
 - ١٢) إعلان طهران الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان ١٩٦٨.
- ومما سبق نجد أن جميع الحقوق المذكورة سالفاً؛ قد نادي بها الإسلام منذ ١٤٤٥ عام؛ فالشريعة الإسلامية هي الشريعة الخاتمة والموحدة لجميع الشرائع، وقد وضعها الخالق سبحانه وتعالى، وهو خالق البشر العليم بحالهم؛ وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية لم تعرف شيء اسمه "حق الخصوصية" بذات المسمى؛ ولكن قررت هذا الحق لا بإسمه وإنما بحماية جزئياته وفروعه؛ والتي يتبين من خلالها أن احترام الحياة الخاصة كان محل إقرار فقهي وإن لم يرد التعبير عنه صراحة. فقد اهتم الإسلام بحقوق الإنسان أجمع حتى أدق الحقوق؛ وبشكل كامل وواسع وشامل؛ ولم يميز بين إنسان وآخر، سواء بسبب اللون، أو العرق، أو الجنس، أو اللغة فكل العالمين سواء لا فرق بينهم إلا بالتقوى. فقد وضع الإسلام توازن مستقيم لكل شئون الحياة وجاء القرآن الكريم والسنة النبوية تثبت ذلك. ونجد أن الحقوق المعاصرة التي جاءت في القوانين المعاصرة قد جاء بها الإسلام قبل نكرها في أهم القوانين؛ حقاً جاء بها الإسلام قبل نكرها في "المجناكارتا"، نادي بها الإسلام قبل إعلان وثيقة الحقوق الصادرة عن الثورة الفرنسية عام ١٧٩٢، وجاءت قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. إن الشريعة الإسلامية قد نظمت خمس أمور رئيسية لحقوق الإنسان وأطلق عليها الضروريات، وهي: (حفظ العقل والنفس والنسل والدين والمال) كذلك حافظ الإسلام على حرمة حياة الإنسان وحفظها، وحرمة الحياة الخاصة؛ ومنع التجسس؛ حتى إنه منع دخول غرفة علي الوالد أو الوالدة بدون استأذنا. كذلك منع الناس من دخول مسكن غيرهم بدون استئذان. كذلك نادي بحرية الرأي وكفلها وحرية الاعتقاد؛ حتى أن الإسلام نادي بحرية الدخول في الإسلام نفسه من عدمه ومنع الإكراه في ذلك. كذلك كفل الكثير والكثير من الحقوق والحريات والتي لا يستطيع أي قانون مهما كان أن يعادلها أو يحميها مثلما حماها الإسلام؛ والفرق واضح جداً إذ أن قواعد الحماية في التشريع الإسلامي وضع أساسها الخالق نفسه العليم بخلقه؛ أما القوانين مهما كانت فقد وضعها البشر والبشر يصيب ويخطأ، بل قد يتحيز لفئه بعينها مثلما حدث عبر العصور في التفريق بين السادة والعبيد.

المبحث الثاني

ماهية الذكاء الاصطناعي وجذوره الفلسفية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الجدور الفلسفية والتاريخية للذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي هو: علم يهدف إلي فهم طبيعية الذكاء الإنساني، عن طريق برامج للحاسب الآلي قادرة علي محاكاة السلوك الإنساني، والتي تعني قدرة هذه البرامج علي حل أو اتخاذ قرار في موقف ما. ويجد البرنامج الطريقة التي يجب أن تتبع لحل المسألة؛ بالرجوع إلي العددي من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي قد غذي بها، وكذلك من خلال التعلم من بعض الأخطاء. (بونيه، ١٩٩٣، ص ١١).

وعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: هو العلم الذي يبحث في كيفية جعل الكمبيوتر يؤدي الأعمال التي يؤديها البشر بطريقة أفضل منهم. (البقاسي، ٢٠١٩، ص ١٣).

وعرفه البعض بأنه: ذلك الفرع من علوم الحاسب الذي يبحث في حل المشكلات باستخدام معالجة الرموز غير الخورازيمية. وقد اختلف الفقهاء في الكيفية التي يمكن بها تمثيل السلوك الذكي، فيري البعض أن تمثيل الذكاء يجب أن يتم باستخدام نماذج محاكاة العمليات الذهنية الإنسانية. ويرى فريقاً أنه يمكن الوصول إليه كهدف باستخدام أي تكنيك يؤدي إليه. (بسيوني، ١٩٩٤، ص ١٨)

وعرفه البعض بأنه: ذلك الفرع من علوم الحاسوب، والذي يهتم بإنشاء وتصميم برامج للحاسبات قادرة علي محاكاة السلوك البشري في التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة. (الشرقاوي م، ١٩٩٦، ص ٢٢)

ومن خلال التعريف السابقة نجد هناك اختلاف نظرة كثير من العلماء في تفسير نظام الذكاء الاصطناعي. حيث اعتبره البعض كفرع من التصميم الهندسي. واعتبره البعض الآخر بأنه مرتبت بعلوم محاكاة نظام التفكير الإنساني. وذلك الفرض الأخير هو الأكثر دقة إذ أن الذكاء الاصطناعي هو بالفعل محاكاة لطرق ذكاء الإنسان ومحاكاة لكيفية استخدام خبرته المكتسبة في مجال معين، وكذلك طرق تفهمه للغات المختلفة وكيفية التعرف علي الصور والتحدث، والتي

أدت إلي تطور وظهور تقنيات لتصميم برامج تحول الحاسبات إلي آلات ذات ذكاء مصنع أو تعمل أعمالاً تتسم بالذكاء والخبرة الإنسانية. وأكثر دليل علي ذلك أن معظم برامج الذكاء الاصطناعي قد تتبع التفكير المنطقي الذي يتبعه الانسان بطريقة أو بأخر.

ويعد أحد أهم أهداف الذكاء الاصطناعي هي استنساخ الإدراك البشري. ويهدف إلي فهم طبيعية الذكاء البشري وذلك من خلال إنشاء برامج للحاسب الآلي قادرة علي محاكاة السلوك الإنساني المتمم بالذكاء. وهناك العديد من أنماط التفكير البشري التي يصعب حتى الآن علي الذكاء الاصطناعي التعامل معها كالاقتباس والتمييز والرغبة، وحين يستطيع الذكاء الاصطناعي معالجة مثل هذا النمط سوف يثبت أنه قادر علي أن يحل محل الذكاء الطبيعي، اما إذا لم يستطيع ذلك سوف تضح حدود وقدراته. (عوض، ٢٠٢٢)

ثانياً: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري:

تقوم فلسفة العقل علي تناول العديد من الموضوعات مثل طبيعة العقل والتمثيل العقلي، وعلاقة العقل بالجسم، والعقل وتعامله مع الذكاء الاصطناعي، والحالات العقلية ومدى معرفتنا بالعقل. فهي تقدم العديد من الإجابات، ولكنها أيضاً في الوقت نفسه تفتح المجال لعديد من التساؤلات الأخرى قد تكون أعمق وأكثر خطورة متعلقة بالعقل وفلسفته ولهذا فهي وثيقة الصلة بكثير من المجالات الفلسفية مثل الأخلاق، وفلسفة العلم، والميتافيزيقا، وعلم الأعصاب، وغيرها من العلوم التي تسعى إلي تفسير العقل وعمليات التفكير في حدود برامج الكمبيوتر. (عوض، ٢٠٢٢)

وهناك علاقة رئيسية بين الذكاء الاصطناعي والعقل البشري: حيث يتم نقل أساليب الذكاء البشري في شكل برامج ونظم تجعل الحاسب قادراً علي اقتحام مجالات تتسم بالذكاء عند محاولة الحصول علي حلولها، وبذلك تم تعريف هذه البرامج والنظم علي إنها برامج ونظم الذكاء المنقولة إلي الحاسب أو نظم الذكاء الاصطناعي. وتتضح هذه العلاقة من الآتي: (كاظم، ٢٠٠٤، ص ١١-١٦)

أ) استخدام الرموز في التعامل والمعالجة والتعرف علي الأشياء: وضع الحلول للمشكلات- استخدام الخبرات المكتسبة للإنسان الخبير في مجال ما، ونقلها إلي الحاسب في شكل برامج ونظم قد أدت إلي نشأة وتطور المعالجة الرمزية ووضع الحلول للمشكلات ومعالجة المعرفة والنظم والخبرة.

- ب) محاكاة أساليب الإدراك السمعي والتفهم والتحدث عند الإنسان: حيث يتم تطوير برامج ونظم التعرف علي اللغات الطبيعية وتفهمها ومعالجتها. حيث يقوم الحاسب بفهم اللغات وترجمتها إلي لغات أخرى.
- ت) محاكاة سيطرة المخ والحواس علي الجهاز الحركي.
- ث) محاكاة ونقل نظم الرؤية والنظر للإنسان.
- ج) محاكاة طرق عمل الخلايا العصبية في المخ وخصوصا إلية المعالجة المتوازية.

ثالثاً: خصائص الذكار الاصطناعي:

- يتمتع الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص منها: (بونييه، ١٩٩٣)
- ١) إمكانية تمثيل المعرفة: حيث تضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي علي تمثيل المعرفة من خلال التطابق بين العالم الخارجي والعمليات الاستدلالية الرمزية داخل التطبيق.
 - ٢) حل المشاكل المعروضة.
 - ٣) القدرة علي التفكير والتعلم من الخبرات السابقة.
 - ٤) القدرة علي اكتساب المعرفة.
 - ٥) المعالجة الرمزية.
 - ٦) المعالجة غير الخوارزمية.
 - ٧) التخطيط.
 - ٨) سرعة اتخاذ القرار.
 - ٩) قابلية التعامل مع البيانات المتضاربة أو الغير مكتملة.
 - ١٠) البحث التجريبي أو الاجتهاد.

المطلب الثاني

الجدور الفلسفية والتاريخية للذكاء الإصطناعي

أولاً: فلسفة الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الإصطناعي هو علم حديث النشأة من حيث المصطلح، وحديث في عالم التكنولوجيا الحديثة. ويهدف إلي تطوير أنظمة تعتبر ذكية وقادرة علي المحاكاه والتي من الممكن أن تنفذ أنشطة يقوم بها الإنسان. ونظراً لما حققه هذا العلم من إنجازات لم تكن باليسرة، وفي

وقت قصير جداً إلا انه ما زال هناك غموض حول فلسفة هذا الذكاء، إذ يثار السؤال الفلسفي حول جذور هذا العلم والأسس الفلسفية التي يقوم عليه.

هناك علاقة وثيقة بين الفلسفة والذكاء الاصطناعي؛ إذ أن الذكاء هو أول المواضيع التي اهتم بها الفلاسفة؛ بدءاً من أرسطو وأفلاطون، وغيرهم..، وقد اختلف الفلاسفة حول ماهية الذكاء وكذلك اختلفوا حول تعريف محدد جامع له. وأصبحت النظرة المختلفة لكل فليسوف تأخذنا في طريق يكاد أن يكون مخالف عن غيره في فهم ماهية الذكاء نفسه. وعلي ذلك قد تختلف النظرة حول فلسفة الذكاء الاصطناعي هي الأخرى وقد يؤدي ذلك إلي الاختلاف حول وضع فلسفة جامعة له أو حتى إلي الاعتراف به.

تتأثر الجذور الفلسفية للذكاء الاصطناعي بمجموعة متنوعة من الأفكار والنظريات الفلسفية. ويعتمد الذكاء الاصطناعي على الفلسفة العقلانية والإمكانات الحوسبية والفلسفة الوظيفية والفلسفة العلمية، بالإضافة إلى الأخلاق والقيم. ويتطلب تطوير الذكاء الاصطناعي اهتماماً بالجوانب الفلسفية والأخلاقية لضمان استخدامه بطرق تفيد البشرية وتحافظ على القيم الأخلاقية والاجتماعية. ونجد هناك جذوراً قديمة لهذا الذكاء؛ فقد نظر بعض الفلاسفة مثل ديكارت إلي الحيوانات من منظور أدائها الآلي، وكانت الآلات ذاتية الحركة أسلافاً للروبوت الشبيهة بالإنسان اليوم. غير أن قصص الكائنات الاصطناعية يمكن إرجاعها أيضاً إلي تاريخ أبعد من ذلك، فقد وردت في قصص جوليم براغ، بل إنها تعود إلي الأساطير اليونانية مثل بيجمالون لجالاتي. (واريك، ٢٠١٣، ص ١٦)

لقد انطلق البحث الفلسفي في مجال الذكاء الاصطناعي حتي من قبل انتشار الثورة العلمية الكبيرة في هذا المجال. وبالرغم من أن التلاحم بين الفلسفة والعلم في إنجاز ثورات علمية قد حصل في تاريخ الفكر الإنساني بشكل استثنائي، ولعل الثورة العلمية في اكتشاف قوانين التفاضل والتكامل خير مثال علي ذلك. إلا أن ابتكار الذكاء الاصطناعي قد جاء علي خلفية فلسفية متطورة ومدروسة بشكل جيد.

لقد لعبت الفلسفة دوراً بارزاً في اكتشاف هذا الذكاء، بل وفي تطويره. ماذا يعني أن تفكر الآلة؟ هل يمكن أن تكون الآلة واعية؟ هل يمكن أن ينخدع الإنسان بالآلة، في المحادثة وتوهمك بأنها إنسان؟ هل من الممكن أن تسطير تلك الآلة علي الإنسان؟ ما هي ماهية تلك الذكاء؟ إن الدراسة الفلسفية للذكاء الاصطناعي قد كبلتها رغبة بشرية تتمثل في اعتبار الذكاء البشري شيء خاصاً، وببساطة محاولة إثبات أن أجهزة الحاسوب ليس بوسعها القيام ببعض ما يقوم به البشر؛ ومن ثم قد تصل إلي نتيجة بأن أجهزة الحاسوب في منزله أدني مقارنة بالإنسان

مثلها مثل ما يسمى "بعقدة الخواجة". في حين أن الفلسفة التي يجب اتباعها: هي أننا أولاً يجب أن ننحي كوننا بشراً في المقام الأول؛ و ننظر إلي الذكاء الاصطناعي من الخارج، وكأنها شيء قد أتى من الفضاء بدون تحيز ندرس ماهيته حتي نتمكن من الوصول إلي ماهيته الحقيقية؛ ومن ثم الوصول إلي مدي السماح بإنتشاره من عدمه.

هناك مدارس فكرية مختلفة فيما يتعلق بالطبيعة الفعلية للذكاء الاصطناعي. وقد تنقسم هذه الأفكار بشكل عام إلي ثلاث آراء.

الذكاء الاصطناعي الضعيف: إن إمكانية أن تستطيع الآلة أن تتصرف بذكاء كما يتصرف الإنسان علي اعتبار أنها في مثل ذكاء الانسان. توصف بذكاء اصطناعي ضعيف weak ai. نشأ هذا المفهوم من تعريف مارفين مينسكي للذكاء الاصطناعي، حيث تقوم الآلات بأشياء تبدو ذكية وهذا الذكاء الضعيف لم يقبله البعض. ففي الحقيقة قد تستطيع أجهزة الحاسوب القيام بأشياء كثيرة أفضل مما يقوم به البشر ومنها الأشياء التي تتطلب فهما، مثل لعبة الشطرنج. (واريك، ٢٠١٣، ص ٩٣)

الذكاء الاصطناعي القوي: إمكانية أن تستطيع الآلة أن تفكر فعلاً بنفس طريقة البشر وليس ببساطة مجرد محاكاة التفكير البشري. هذا هو الذكاء الاصطناعي القوي. وعلي هذا الأساس فمن الممكن أن تقوم الآلة بتكرار جميع ما يفعله البشر في كل جانب من جوانبه.

ذكاء اصطناعي منطقي: إن كل من الذكاء الضعيف والذكاء القوي ؛ يعيبهما أنهما مرتبطان بالمقارنة المنصبة على الإنسان، إلي حد أن نقطة البداية أصلاً مبنية علي أن هناك ذكاء واحداً فقط وهو الذكاء البشري. الذي ينبغي أن تستلهمه سائر أشكال الذكاء. وفي الذكاء الاصطناعي المنطقي تحتاج هذه النظرة إلي تعريف أقل التصاقاً بالسمات البشرية إذ نحتاج تضمن التعريف، سمات مثل معالجة المعلومات الموزعة- استقلالية العمل- الرسوخ- ربط حسية الجهاز بالبيئة- الأشكال المختلفة للتفاعل الاجتماعي وغيرها. والجدير بالذكر أن مثل هذه الملامح ليست حكراً على الإنسان وإنما يتسم بها الكثير من الحيوانات والمخلوقات الأخرى؛ ومن الممكن أن يتسم بها البشر. ويراد بالذكاء المنطقي أن أي كيان مهما كان يفهم هذه السمات يمكن أن يعمل بذكاء ويفكر بشكل ذاتي، وبطريقته الخاصة. وبتلك النظرة قد يأخذ الذكاء الاصطناعي المتمثل في الآلات سواء كانت من السيليكون أو الكرويون أو غيرها؛ يأخذ مكانة بإعتباره صورة من صور الذكاء، وإن كانت تختلف بعض الشيء في المظهر والمواصفات عن ذكاء البشر والحيوان. وكما أن الذكاء البشري تختلف صورة فإن الذكاء الاصطناعي قد تختلف صورة فيما بين الأنواع المختلفة من الأجهزة.

هل من الممكن أن يتفوق الذكاء الاصطناعي على البشر؟

التمييز التكنولوجي: إن من أهم وأبرز السمات التي نستقيها من دراسة الذكاء الاصطناعي ما ينطوي عليه من إمكانية كامنة، لاتجعله مماثلاً للذكاء البشري فحسب؛ بل يتجاوزه في بعض الأحيان. إن الذكاء هو الذي وضع البشر في مكانة قوية نسبياً على سطح الأرض؛ وإذا ما ظهر شيء أكثر ذكاءً فهذا قد يشكل تهديداً على هيمنة الإنسان. وبالفعل صارت الحاسبات متفوقة على البشر في عدد من المجالات مثل الرياضيات، والذاكرة، والملكات الحسية، ودرجة الاستشعار عن بعد، والكشف عن الأمراض بل وتحديد علاج لها، وغيرها من المجالات التي لا حصر لها. والتي من شأنها ان تجعلنا نعتقد مع مرور الوقت أنه سوف تظهر أجهزة فائقة الذكاء يمكنها أن تتحكم بالبشر أنفسهم وتوجههم، لاسيما بعد أن يعطي الانسان كامل الثقة في الذكاء الاصطناعي لدرجه تجعل الانسان لايتحرك إلا بتوجيه الاله. والجدير بالذكر أن هذا التصور لم يكن وليد اللحظة بل أشار إليه (فيرنور فينج) عام ١٩٩٣ وقال: (٣٠ عام سيكون لدينا الوسائل التكنولوجية التي تتيح تخليق ذكاء يفوق ذكاء الانسان). (واريك، ٢٠١٣، ص ١٠٥) ولذلك يري (راي كيرزويل): (التكنولوجيا في مجال الكمبيوتر في تطور مستمر وتتمتع اليوم بقدرات كنا نحسبها خيالاً علمياً منذ عقد أو عقدين من الزمن، ومنها قدرة الكمبيوتر علي أن يدون بدقة الكلام البشري الطبيعي المتصل، وقدرته علي فهم اللغة الطبيعية المنطوقة والاستجابة بردود ذكية، وقدرته علي تمييز الأنماط في الإجراءات الطبيعية مثل مخططات كهربية القلب واختبارات الدم بدقة تتحدي دقة الأطباء البشريين.... الخ كل ذلك يؤدي إلي صعوبة التمييز بين قدرات الذكاء البشري وذكاء الآلات، وستتضح مميزات الآلة من ناحية السرعة والدقة والسعة وستزداد من ناحية أخرى صعوبة تمييز مميزات ذكاء الإنسان). (كيرزويل، ٢٠١٠، ص ١٨) لمي ينتهي كروز إلي هذا الحد، بل أشار إلي أكثر من ذلك: (يندمج الذكاء البشري في عالم ذكاء الآلة الذي ابتكره الجنس البشري في البداية. ويبدو أن الهندسة العكسية للمخ البشري قد تمت بشكل كامل مسح مئات من المناطق المتخصصة، وتحليلها وفهمها. واعتمدت الآلة النظرية علي النماذج البشرية التي تم تعزيزها والتوسع فيها. بالإضافة إلي الكثير من الخوارزميات كثيفة التوازي وتتيح هذه التعزيزات وقد انضمت إليها ميزات هائلة في سرعة وسعة الدائرة الالكترونية، الفوتونية. وتلك ميزات هامة للذكاء المعتمد علي الآلة. تدعي كيانات الذكاء المعتمد علي الآلة؛ أنها بشر؛ بالرغم من أن أمخاها غير قائمة علي العمليات الخلوية المعتمدة علي الكربون ولكن. تتعدد هذه السيناريوهات وقد تغير إلي حد بعيد تصور ماهية الإنسان وتمثل حقوق وسلطات أشكال مختلفة للتوحيد بينها قضية سياسية وفلسفية رئيسية رغم استقرار الحقوق

الأساسية للذكاء المعتمد على الآلة. (كيرزويل، ٢٠١٠، ص ٣٠٧)

ثانياً: مراحل تطور الذكاء الاصطناعي:

في عام ١٩٤٠ بدأت المحاولات لبناء تصميم نظام يفكر ويمكنه استخدام المنطق في علمياته بدلاً من فكرة العلاقة الثابتة بين الرموز وردود الأفعال، وتمخضت هذه المحاولات عن ابتكار الشبكات العصبية لمحاولة محاكاة شكل وترتيب وطريقة عمل الخلايا في الجهاز العصبي للإنسان. والخلية العصبية تتركب من جسم يحتوي على نواة وتمتد منه ساق طويلة وتتصل الخلايا العصبية ببعضها ببعض، عن طريق هذه السيقان بإفراز كيماوي يعمل كموصل فينتقل الإشارات بين الخلايا ولذلك فالتوصيل في الجهاز العصبي علمية كهروكيميائية. وقد تمكن العالمان (ماكلوش وبيتش من تصميم شبكات إلكترونية بسيطة تحاكي الخلايا العصبية بصورة بدائية وتستطيع القيام بالحسابات المنطقية باستخدام الجبر البولي كطريقة التعبير عن المفاهيم الرياضية بصيغة منطقية. (بسيوني، ١٩٩٤، ص ٢١)

في الخمسينات بدأ علماء الذكاء الاصطناعي محاولة بناء آلة ذكية تحاول تقليد المخ البشري. وكان من أهم المحاولات في ذلك الشأن المحاولة التي قام بها (روزنبلات) عام ١٩٥٧ لبناء نموذج مبسط لشبكية العين أكثر تعقيداً. وتعتبر هذه المحاولة الأب الشرعي للشبكات العصبية الحديثة بفضل احتوائها على مكبرات كان بإمكانها تمييز الأنماط وهو التعرف على أشكال أو صيغ الإشارات ليتمكن تصنيفها أو تمييزها أو تجميعها.

في الستينات بدأت البحوث تتجه إلى اتجاهات أخرى ومن أبرزها اتجاه (الان نيوبل- وهربرت سيمون) إلى الاعتقاد بأن التفكير في الإنسان ينتج عن طريق عملية تنسيق بين مهام مختلفة، تعالج الرموز. مثل مقارنتها والبحث عنها وتعديلها. وحيث أن الحاسبات تقوم بمثل هذه المهام فقد اتجهت الأبحاث إلى إمكانية تصور حل المسائل على أساس البحث عن الحل المطلوب من بين كثير من الحلول المحتملة. وكان من نتيجة هذه الفكرة أن أعلن (سيمون) في عام ١٩٥٧ أنه في خلال عشر سنوات سيتم كتابة برنامج للعب الشطرنج يمكنه أن يكون بطلاً للعالم. (بسيوني، ١٩٩٤)

ثم بدأ بعد ذلك أحد البرامج البحثية في جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية؛ لمعالجة القصور الموجودة في البرمج العامة لحل المسائل وذلك عن طريق البحث للعصور على طريقة لتمثيل المعرفة والخبرة والتي يمكن أن تساعد في حل المسائل المختلفة؛ على هذا الأساس تم تصميم نظام خبير للتحليل الكيميائي وسمي هذا البرنامج (dendral) وتم الانتهاء منه عام ١٩٧١.

في عام ١٩٧٦ انتهى (شورتليف) من تصميم أحد البرامج التي تساعد الطبيب علي تشخيص أمراض الالتهاب السحائي كما يساعد علي توصيف طريقة العلاج الملائمة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت نظم الخبرة تشكل أحد التطبيقات الهامة للذكاء الاصطناعي في جميع المجالات. وأصبح الاهتمام يتزايد نحو نظام الخبرة المبينة علي المعرفة؛ حيث ظهرت مشكلة استخلاص المعرفة وعلي هذا الأساس بدأ البحث في طريقة التعلم الآلي من المعرفة المبدئية المتوفرة للنظام وكذلك من المعرفة المتوفرة خلال استخدامة. وفي عام ١٩٨٢ انتهى (دوج لينات) من نظام للتعلم الآلي يسمي (eurisko) يعمل علي تحسين وامتداد المعرفة المتاحة عنده بشكل آلي.

توالت المحاولات وبذل الباحثون جهودهم في العمل علي تصميم حاسبات تقدر علي تنفيذ أكثر من عملية في الوحدة الزمنية الواحدة، واعتبر الجيل الخامس من الحاسبات هو أساس تصميم الحاسبات المستخدمة في هذا الجيل بما يتطلبه ذلك من تغيير شامل للغات التي يمكن استخدامها. وقد سار مشروع الجيل الخامس للحاسبات في طريقة الصحيح حسب البرنامج الزمني المقترح واستلزم الأمر تصحيح المسار وتعديل الأهداف علي مدي الفترة الزمنية للمشروع، وأمكن تصميم وتنفيذ أحد الحاسبات التي أطلق عليها اسم الحاسب الشخصي المتتابع للاستدلال. وفي عام ١٩٨٥ أعلنت اليابان عن مشروع بحثي جديد يبدأ في منتصف عام ١٩٨٦ ولمدة عشرة أعوام لدعم وزيادة قدرات مشروع الجيل الخامس من الحاسبات، واسمته مشروع الجيل السادس من نظم الحاسبات، لتدعيم البحث والتطوير في الالكترونيات ونظم المعلومات، التي يمكنها تكملة أو استبدال الذكاء البشري بالتركيز علي الاستعانة بلعوم الفسيولوجيا وعلم النفس واللغويات والمنطق وصهرها في بوتقة واحدة مع علوم الحاسب للوصول إلي الأهداف المطلوبة.

لقد أطلق على التطور السابق مسمي (الذكاء الإصطناعي الكلاسيكي) والذي اعتمد علي المقارنة ما بين البشر والذكاء الاصطناعي. والظاهر أن هذا النهج تناول أعمال العقل من الخارج، ثم محاولة تقليد أدائه في نظام ذكاء اصطناعي وهذا النهج ناجح بصفة خاصة في التعامل مع المهام المحددة المعالم والتي تحتاج مجموعة محدودة من القواعد الواضحة، وخاصة عندما يحتاج الأمر معالجة مجموعة من مثل هذه القواعد في إطار زمني قصير نسبياً. وميزة سرعة الجهاز في استدعاء المعلومات من الذاكرة تلعب دوراً مهماً في هذا المجال.

غير أن تقنية الذكاء الاصطناعي الكلاسيكي، تقل كفاءتها عندما يتعلق الأمر بتقييم أبعاد موقف ما، وإجراء مقارنة استقرابية مع تجارب سبق تعلمها وهو ما يعتبر سمة غاية في الأهمية بالنسبة للذكاء. وهي في الواقع سمة يومية للذكاء بالنسبة لعدد كبير من الكائنات؛ ويتنثل ذلك في معايشة الحياة ومعرفة ما يفيد وما لا يفيد. ولذلك فاتجهت الأفكار إلي نظام للذكاء

الاصطناعي الحديث: وهو دراسة كيفية عمل المخ البيولوجي من خلال وظائفه الأساسية، كيف يتعلم وكيف يتطور وكيف يتكيف بمرور الوقت. والذي أدى إلى معرفة ما يسمى بالمخ البيولوجي. والمخ البيولوجي: "الخلية الأساسية" هي الخلية العصبية ويشار إليها بالعصبية. وهناك في المخ البشري الطبيعي حوالي ١٠٠ مليار خلية عصبية. والخلية العصبية صغيرة جداً في حجمها. ومن خلال عمل تلك الخلية تم الوصول إلى كيفية عمل خلية صناعية وتشغيلها. (واريك، ٢٠١٣، صفحة ١٢٢)

أدى التطور المستمر إلى ظهور ما يعرف بالروبوتات. والتي جسدت بعض من أبرز التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وأكثرها إثارة من خلال ابتكار علم الروبوت. والذي يمكن اعتباره مجرد تجسيد لكيان ذي ذكاء اصطناعي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة انطلاقة جبارة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لاسيما في مجالات الشؤون المالية والصناعية والقطاعات العسكرية والتي تمت بطرق لا يستطيع العقل البشري منافستها ولقد صار للأمخاخ الاصطناعية هيكلها الخاص الذي تستطيع من خلاله ان تتعامل مع العالم بطريقتها الخاصة، وتتنقل فيه وتعده كما تشاء وتعطي حالياً القدرة علي التعلم والتكيف وتمارس رغباتها فيما يتعلق بالبشر وهذا يثير جميع أنواع القضايا في المستقبل. إذ يتسم الذكاء الاصطناعي بشكل عام ميزة كبيرة جداً تميزه عن الذكاء البشري؛ وهي أن المدي الفعلي للمدخلات الحسية واسع للغاية، في حين أن الحواس البشرية محدودة القدرة. (واريك، ٢٠١٣، ص ٢٢٤)

ومما سبق: يجب أن نعترف أن فلسفة الذكاء الاصطناعي لم يقتصر تأثيرها علي فلسفة العقل، وإنما تخطت إلى البحث عن الوعي ذاته "الوعي البيولوجي" الذي يقود حتما إلى فلسفة الحياة وسرها. والجدير بالذكر إن أي محاولة فلسفية لفهم أو لتصور ماهية الذكاء الاصطناعي؛ قد تتلاشي عندما يتطور ويثبت الذكاء عكسها؛ وحينها سوف تتغير فلسفة العلماء حول هذا المفهوم.

خاتمة:

إذ سلمنا إلى النتيجة التي توصلنا إليها في البحث السابق؛ ندرك وبحق أن حق الخصوصية، من السهل التعدي عليه، بل من السهل أن تنتهك حرية الشخص بكل سهولة ويسر بل وفي كل مكان أينما كان. وليس هذا الحق فحسب بل يتخطى الأمر إلى انتهاك الأفكار ذاتها وسهولة تغير أفكار الأشخاص لاسيما إذا ما كان الشخص يستقي جميع معلوماته من الآلات قد يؤدي ذلك إلى تضليل الأشخاص في أفكارهم. والجدير بالذكر أن هذه النظرة ليست تشائمية فمن الخطأ أن نسدن لشيء جميع المميزات ونتمسك بها

ونطرح السلبيات. إذا سلمان بقدرة الذكاء الاصطناعي علي جعل حياتنا سهلة ويسيرة؛ في المقابل لابد وأن نؤمن أن جميع أمورنا من السهل أن يخترقها. وإذا سلمان بقدرة هذا الذكاء علي التطور؛ لابد وأن نسلم أنه سوف يستطيع أن يصنع أموراً جديدة من السهل واليسر أن تخترق حق الخصوصية وحياة البشرية. ولذلك كان لابد من التفكير حول الاعتبارات والقوانين التي تحول دون حدوث ذلك؛ وتحقق التوازن بين استخدام التطور التكنولوجي؛ والحفاظ على حقوق البشر. ومن أهمها تلك القواعد التمسك بالأخلاق والقواعد التي وضعها الخالق والتي من يتسكك بها يستطيع مواجهة كل ما يستحدث من أمور.

النتائج والتوصيات:

- (١) الذكاء الاصطناعي له قدرة فائقة علي التطور. ومن السهل أن يتفوق علي البشر.
- (٢) الذكاء الإصطناعي قادر وبحق علي جعل الحياة البشرية أيسر وأسهل؛ مثلما هو قادر على زعزعة تلك الحياة.
- (٣) الذكاء الاصطناعي يجد له جذور ممتدة إلي الفلسفة القديمة، لاسيما الفلسفة العقلانية.
- (٤) إن أي محاولة فلسفية لفهم أو لتصور ماهية الذكاء الإصطناعي؛ قد تتلاشي عندما يتطور ويثبت الذكاء عكسها.
- (٥) يمتد حق الخصوصية منذ قديم الأزل مع اختلاف المسميات والنظرة الفلاسفية، و طرق الحماية.
- (٦) الشريعة الإسلامية هي الشريعة صاحبة السبق في إرساء قواعد تحافظ علي حق الخصوصية، وتتلائم مع أي تطور حتي مع الذكاء الاصطناعي.
- (٧) حق الخصوصية يواجه تحديات كبيرة في ظل التطور بالرغم من وجود العديد من النصوص القانونية التي تضمنتها الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات والقوانين الداخلية والدولية.
- (٨) يجب الحث على تضافر جهود المجتمع الدولي لإنشاء قوانين وقواعد تحافظ علي الكيان البشري؛ وتساعد علي استخدام التكنولوجيا استخدام آمن يفيد حياة

المصادر والمراجع:

- (١) ا.د السيد عبد الحميد فوده. (٢٠٠٣). حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- (٢) د. إبراهيم محمد درويش. (٢٠١٩). القانون الدستوري (النظرية العامة أسسس النظام الدستوري المصري. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (٣) د. احمد فتحي سرور. (٢٠٠٠). الحماية الدستورية للحقوق والحريات . القاهرة: دار الشروق.
- (٤) احمد كاظم. (٢٠٠٤). الذكاء الاصطناعي. جامعة الإمام الصادق.
- (٥) ادم بديع حسين. (٢٠١١). الحق في حرمة الحياة الخاصة ومدى الحماية التي تكفلها القانون الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية.

- ٦) اسامة عبد الله فايد. (١٩٩٢). الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات (المجلد ٢). القاهرة: دار النهضة العربية.
- ٧) الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). المعاهدات الأساسية لحقوق الانسان. نيويورك وجنيف: مفوضية الأمم المتحدة.
- ٨) آلان بونيه. (١٩٩٣). الذكاء الاصطناعي واقعة ومستقبله. (علي صبري فرغلي، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.
- ٩) المهندس عبد الحميد بسيوني. (١٩٩٤). مقدمة الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة برولوج (المجلد ١). القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية.
- ١٠) راي كيرزويل. (٢٠١٠). عصر الآلات الروحية "عندما تتخطى الكمبيوترات الذكاء البشري" (المجلد ٢). (عزت عامر، المترجمون) القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.
- ١١) د. رمضان أبو السعود. (٢٠٠٥). النظرية العامة للحق. الاسكندرية: درا الجامعة الجديدة.
- ١٢) أ.د سعاد الشرقاوي. (١٩٧٩). نسبية الحريات وانعكاسها علي التنظيم القانوني. القاهرة: دار النهضة العربية.
- ١٣) د. عادل عوض. (٢٠٢٢، ٩ ٢٥). الذكاء الاصطناعي ونظرية العقل. شرق غرب الالكترونية.
- ١٤) د. علي سيد حسن. (١٩٨٩). المدخل إلي علم القانون الثاني نظرية الحق. القاهرة: دار النهضة العربية.
- ١٥) عمر الجويلي. (١٩٩٤). الأمم المتحدة وحقوق الإنسان تطور الآليات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ١٦) أ.د عمر الفاروق الحسيني. (١٩٩٥). المشكلات الهامة المتصلة بالحاسب الآلي وأبعادها الدولية (المجلد ٢). القاهرة: دار النهضة العربية.
- ١٧) د. غانم محمد صالح. (٢٠٠١). الفكر السياسي القديم والوسيط. الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر.
- ١٨) كيفين واريك. (٢٠١٣). أساسيات الذكاء الاصطناعي. (هاشم أحمد محمد، المترجمون) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٩) لين هانت. (٢٠٢٢). نشأة حقوق الانسان لمحة تاريخية (المجلد الأولي). (فايقة جرجس حنا، المترجمون) مؤسسة هنداوي.
- ٢٠) مجد الدين الفيروزآبادي. (٢٠٠٧). القاموس المحيط. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (١٩٦٠). المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- ٢٢) محمد السيد عبد المنصف الوزير. (بلا تاريخ). العدالة الاجتماعية بين الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية "أنماط ونماذج". المنوفية: جامعة الأزهر.
- ٢٣) محمد علي الشرقاوي. (١٩٩٦). الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- ٢٤) أ.د محمد علي الصافوري. (يناير، ١٩٩١). آراء أفلاطون في القانون والسياسة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، صفحة ٣٥٠.
- ٢٥) د. مصطفى أبو زيد فهمي. (٢٠١٢). الدستور المصري. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

- (٢٦) ممدوح خليل البحر. (١٩٨٣). حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- (٢٧) د. منال البلقاسي. (٢٠١٩). الذكاء الاصطناعي صناعة المستقبل (المجلد ١). الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- (٢٨) نجم حبيب جبل عبد الله المشايخي. (٢٠٢٠). التنظيم الدستوري للحق في الخصوصية وضمانته القضائية دراسة مقارنة (المجلد الأولي). القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

The Philosophical and Historical Roots of Artificial Intelligence and Its Impact on the Right to Privacy

Prepared by Researcher: Dr. Mahmoud Sobhy Mohamed Mahmoud Zayed
Country: Egypt

Email: 2smyzayed@gmail.com

Abstract : There is a close relationship between philosophy and the field of artificial intelligence. Philosophy plays an active role in the development of this field, both in terms of the topics we investigate and the directions that emerge from different perspectives on the nature of the thinking involved in artificial intelligence and the extent to which this field aspires to reach. Undoubtedly, different philosophical perspectives on a subject can lead to contradictory or even opposing results, depending on the adopted viewpoint. Thus, philosophical perspectives can influence the development of artificial intelligence. Philosophical perspectives also differ regarding the right to privacy and can affect the understanding of what falls within the realm of privacy. The research discusses this through two sections:

1. The first section discusses the nature of the right to privacy and its philosophical roots. It reveals that the right to privacy has historical roots that can be traced back to the existence of humanity itself, albeit with variations in terminology and approaches to address it.

2. The second section discusses the nature of artificial intelligence and its philosophical and historical roots. It concludes that artificial intelligence has deep philosophical roots that can lead to differences in understanding the nature of this intelligence and, consequently, can impact the right to privacy and the rights of all humans.

Keywords: Artificial intelligence, right to privacy, philosophical roots, machine dominance over humans